

مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق

عرض

د. أمل حسين عبد القادر

المكتبة المركزية - جامعة القاهرة

amalkader2000@yahoo.com

محمد فتحي عبد الهادي.

مجتمع المعلومات بين النظرية

والتطبيق - ط ١ - القاهرة: الدار

المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧ - ٢٦٢ ص.

المعلومات، والمقومات اللازمة لقيام مثل هذه النوعية من المجتمعات ارتباطاً بتوجهاته، وبعد ذلك يتناول مبادرة مجتمع المعلومات المصري وتأثيره على المكتبات، ويتناول ذلك من خلال ثمانية فصول يتضمنها الكتاب بالإضافة إلى بيبليوجرافية مختارة من المصادر العربية والأجنبية، إلى جانب ثلاثة ملاحق تتضمن إعلان المبادئ (جنيف ٢٠٠٣) ووثيقتي: التزام تونس (تونس ٢٠٠٥)، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (تونس ٢٠٠٥).

الفصل الأول:-

يتناول المؤلف في هذا الفصل مفهوم مصطلح مجتمع المعلومات اللغوي والاصطلاحي، كما يناقش التعريفات المختلفة لمجتمع المعلومات ويتوصل إلى

مؤلف الكتاب عالم من علماء تخصص المكتبات والمعلومات، فبجانب ما تميز به إنتاجه الفكري من عمق وموضوعية، ومن وضع نظريات وأدوات وقواعد، فقد بلغ كم هذا الإنتاج ثلاثة مائة عمل في أشكال مختلفة ما بين كتب، مقالات، وبحوث.

ويتناول هذا العرض واحداً من الكتب الحديثة التي صدرت في مجال المكتبات والمعلومات ألا وهو كتاب "مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق"؛ حيث يبدأ بعرض مفهوم، وتطور ونشأة مجتمع المعلومات، ثم ينتقل إلى عرض نظريات مجتمع المعلومات من ناحية المنظور الاقتصادي، والمنظور التكنولوجي، والمنظور السوسيولوجي، والمنظور التاريخي، والمنظور متعدد الأبعاد. هذا بجانب خصائص وتقسيمات صناعة

تعريف مجتمع المعلومات بأنه "المجتمع الذى يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة كمورد استثمارى، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة، وكصدر للدخل القومى، وك مجال للقوى العاملة، مستغلاً فى ذلك كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وبما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح فى أوجه الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية كافة بغرض تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمجتمع والأفراد".

ينتقل بعد ذلك للحديث عن نشأة مجتمع المعلومات وتطوره الذى يرجع إلى تطورين مرتبطين ببعضهما البعض وهما:

- التطور الاقتصادى طويل الأجل.

- التطور التكنولوجى.

وفى التطور الأول: فإن بنية الاقتصاد قد شهدت تغيرات كبيرة على امتداد الزمن وتحول المجتمع من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى إلى مجتمع ما بعد الصناعى أو مجتمع المعلومات، والذى يعتمد فى تطوره بصفة أساسية على المعلومات وشبكات الحاسبات ونقل البيانات.

وأما التطور الثانى: وهو التغير التكنولوجى الذى ساهم فى عملية التنمية الاقتصادية بشكل واضح؛ إذ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تأثيرها الواضح فى النمو الاقتصادى. ويلاحظ أنه

يمكن تطبيقها على نطاق واسع وفى ظروف مختلفة، كما أن إمكانياتها فى تزايد مستمر، وفضلاً عن هذا فإن تكاليفها تتجه نحو الانخفاض بصورة واضحة. وقد دعا هذا بعض الاقتصاديين مثل كريس فريمان إلى القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تحدث موجة طويلة جديدة من النمو الاقتصادى دافعة لنشأة وتطور مجتمعات المعلومات.

كذلك يتناول مراحل دراسة مجتمع المعلومات وقسمها إلى ثلاث مراحل:

فى المرحلة الأولى: يحدث نضال من أجل جذب الانتباه نحو التخصص الجديد، وعند نجاح هذه المرحلة يزداد الاهتمام بهذا التخصص.

وتبدأ المرحلة الثانية: وهى مرحلة التوسع والنمو حيث تتحول الأفكار الجديدة إلى اهتمام المجتمع الدولى من العلماء من هيئات مختلفة، وتتميز هذه المرحلة بالاهتمام بالمنهجية وبإنشاء الجمعيات الوطنية والدولية.

وتأتى المرحلة الثالثة: وهى مرحلة التأسيس حيث يتم التعامل مع كل الشكوك حول الشرعية الفكرية، ويتم الاعتراف الأكاديمى ويدخل فى الأقسام الجامعية، وتصاغ المعايير للاعتماد العلمى أو المهنى.

الفصل الثانى:

يتعرض المؤلف فى هذا الفصل إلى نظريات مجتمع المعلومات من ناحية:

١- المنظور الاقتصادي:

ينظر إلى المعلومات على أنها سلعة، ومثل السلع الأخرى فإنها شيء أو مادة للتجارة، ويمكنها توليد الأرباح للمنتجين والمصنعين والموزعين، ومع هذا فإن السلعة ليست في الحقيقة هي المعلومات وإنما الشكل المادي الذي تتاح فيه المعلومات.

٢- المنظور التكنولوجي:

ويتناول فيه المؤلف أوجه التطور التكنولوجي من حيث تاريخه، ومراحل تطور الأدوات الفكرية والمادية التي يمكن استخدامها للمساعدة في استخدام أكثر فاعلية للمعلومات. ويستعرض منظور التكنولوجيا من وجهة نظر يونجي ماسودا Yoneji Masuda؛ الذي يرى أن التطور التكنولوجي هو القائد الأساسي للتغير الاجتماعي، وقد بين أن مجتمع المعلومات هو مجتمع تحول فيه الاقتصاد بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

٣- المنظور السيولوجي:

يتناول النموذج السيولوجي لكل من عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل Daniel Bell في كتابه المعروف بعنوان "المجتمع ما بعد الصناعي"، وعالم الاجتماع الأمريكي الأسباني الأصل مانويل كاستيلز Manuel Castells؛ حيث يرى بيل أن هناك خمسة أبعاد لمفهوم مجتمع المعلومات وهي:

- هناك تحول من اقتصاد إنتاج السلع إلى اقتصاد إنتاج الخدمات.

- هناك زيادة في الحجم والتأثير لفئة العمال المهنيين والتكنولوجيين.
- مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلومات هو مجتمع منظم حول المعرفة.
- الهدف العام هو إدارة النمو التكنولوجي.
- التركيز على تطوير الطرق الخاصة بالتكنولوجيا الفكرية.

بينما يرى كاستيلز أن الأشكال الجديدة من الاتصال واختزان المعلومات واسترجاعها سوف تقرر أو تحدد كل شيء نفعه.

٤- المنظور التاريخي:

يرى المؤلف أن هناك تاريخا لكيفية جمع المعلومات واختزانها والعمل على إتاحتها، وهذا هو تاريخ الإمداد العام والخاص لنظم الاتصال وللمؤسسات التي وضعت من خلالها هذه النظم في النطاق العام. كما أن الوضع التاريخي يقدم سياقاً لفهم تأثير التكنولوجيا الرقمية، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بها.

٥- المنظور متعدد الأبعاد:

يرى المؤلف أنه ليس هناك تفسير واحد متفق عليه، بل الكثير من مدارس الفكر أو الرؤى التي تهتم بتقديم أدلة على معلوماتية المجتمع. وتؤكد هذه المنظورات أوالرؤى نفس الشيء، وهو أن المجتمعات المتقدمة تحولت بالفعل أو تتحول إلى مجتمعات معلومات، ومع ذلك فهي تعنى أشياء أخرى مختلفة.

الفصل الثالث:

يتناول هذا الفصل خصائص مجتمع المعلومات وقياساته؛ فهو يتناول ثلاث خصائص أساسية لمجتمع المعلومات وهي:

الخاصية الأولى:

هي استخدام المعلومات كمورد أساسي للاستثمار؛ حيث أصبحت المعلومات تتخلل في كل الأنشطة والصناعات مما يعنى اندماج المعلومات فى البنية الأساسية لمؤسسات الدولة والمجتمع بما يساعد على رفع أداء أسلوب عمل المؤسسات.

الخاصية الثانية:

هي الاستخدام المتنامى للمعلومات بين الجمهور العام؛ فالناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثف فى أنشطتهم كمستهلكين.

الخاصية الثالثة:

هي ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد؛ حيث أصبح إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطاً اقتصادياً رئيسياً فى عديد من دول العالم.

ثم يستعرض المؤلف مجموعة من خصائص مجتمعات المعلومات منها:

١- منظمات كثيفة المعلومات.

٢- قطاع معلومات فعال.

٣- التجارة الإلكترونية.

٤- تنامي تكنولوجيات المعلومات.

٥- الاهتمام بالسياسات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦- توافر بنية أساسية قوية تتيح الوصول من أى مكان إلى المصادر الغنية بالمعلومات.

٧- تحول قوة العمل من إنتاج السلع والخدمات المادية وتوزيعها إلى إنتاج سلع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها.

كذلك يتناول فى هذا الفصل قياسات مجتمع المعلومات ويقصده المؤشرات التى يمكن استخدامها لتحديد معلوماتية المجتمع Informatization، أو تحول المجتمع نحو مجتمع معلومات، أو الحكم على مجتمع ما بأنه يدخل فى زمرة مجتمعات المعلومات أوفى سبيله للدخول فيها.

ويرى المؤلف أن الفائدة من القياسات أو المؤشرات أنها تمكن من عمل المقارنات بين الدول والمناطق المختلفة أو بين فترات زمنية مختلفة بالنسبة لدولة واحدة أو منطقة واحدة، وهى فضلاً عن هذا تفيد فى فهم تدابير السياسات المستقبلية بعد التعرف الدقيق على الوضع الحالى. ومن هذا المنطلق وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع جهات دولية أخرى ومع الأجهزة المركزية للإحصاء بالمنطقة قائمة من المؤشرات الأساسية لمجتمع المعلومات تتضمن فئتين من المؤشرات:

فئة المؤشرات التى تركز على جاهزية شبكات الاتصالات، وفئة المؤشرات التى تركز على كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Information delivery وهى تعنى إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التى يتم من خلالها توصيل المعلومات.

القسم الثالث:

صناعة معالجة المعلومات Information processing وتقوم هذه الصناعة على منتجى الأجهزة ومنتجى البرمجيات.

وينتهى الفصل بمناقشة أهمية ومتطلبات صناعة المعلومات؛ حيث تبين المؤشرات حول أهمية صناعة المعلومات من حيث إنتاجها واستخدامها فى مجال الإنتاج، أنها تنمو على مستوى العالم بمعدل سنوى قدره ١٦%، فى الوقت الذى ينمو فيه إنتاج العالم الكلى بمعدل ٢,٥%، وعدد السكان بمعدل ١,٦% مما يدل على أن نسبة مساهمة هذه الصناعة فى إنتاج العالم فى ازدياد؛ حيث تضاعف معدل النمو أكثر من ٦ مرات، كماتدل على تزايد اعتماد الإنسان على هذه الصناعات؛ حيث تضاعف اعتماده عليها إلى ١٠ أضعاف، مما يعكس الأهمية المتزايدة لصناعة المعلومات فى اقتصاديات الإنتاج وفى حياة الإنسان.

أما بالنسبة لمتطلبات صناعة المعلومات فهى:-

١. دعم السلطة العليا فى الدولة بشكل مستمر وقوى لرؤيته وطنية لصناعة المعلومات.

ثم استعرض نموذج مقترح لمؤشر عربى لمجتمع المعلومات مجزأ إلى أربعة أقسام هى:

- ١- البنية التحتية.
- ٢- الموارد البشرية.
- ٣- الأبعاد التربوية والمعرفية.
- ٤- المحيط الثقافى والاجتماعى.

الفصل الرابع:

فى هذا الفصل يتناول المقصود بصناعة المعلومات وتقسيماتها؛ حيث إن مصطلح "صناعة المعلومات" هو مصطلح عريض يغطى كل الشركات والأفراد المعنيين بأنشطة وبأعمال ترتبط بتقديم المعلومات وإتاحة الوصول إليها بغرض الربح، ويتضمن المصطلح: وسائل الاتصال الجماهيرى، والناشرين التجاريين، ومنتجى البرمجيات وقواعد البيانات، والموردين، وخدمات التكشيف والاستخلاص، ووسطاء المعلومات.

ويسرد المؤلف تقسيمات صناعة المعلومات التى يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالى:-

القسم الأول:

صناعة المحتوى المعلوماتى Information content وتتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات فى القطاعين العام والخاص.

القسم الثانى:

صناعة تسليم بث المعلومات

٢. كوادرات وطنية معلوماتية مؤهلة بدرجات متفاوتة.
 ٣. بيئة بحث وإبداع وتطوير مناسبة.
 ٤. بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكن من القيام بالعمليات الإلكترونية بفاعلية ويسر.
 ٥. أنظمة وتشريعات مناسبة، وذلك يشمل أنظمة حقوق الملكية وبراءات الاختراع وغير ذلك.
 ٦. آليات التمويل الملائمة.
 ٧. بيئة لوجستية جيدة؛ حيث يمكن القيام بالأعمال بسهولة وسرعة عالية.
 ٨. سوق محلية كبيرة نسبياً وصناعات مساندة وصناعات ذات علاقة.
- وعلى الجانب الآخر فإن من أهم مقومات مجتمع المعلومات هو صناعة المحتوى وخاصة المحتوى على الإنترنت، وصناعة الاتصال، وصناعة معالجة المعلومات. فإما عن صناعة المحتوى - وهذا الأمر يشهد اهتماماً كبيراً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل لافت للنظر - فإن صناعة المحتوى العربي ضعيفة بصفة عامة وقد يرجع ذلك إلى :-
- غياب استراتيجية عربية لصناعة المحتوى، وغياب شبه تام للمشاريع المشتركة.
 - نفشى ظاهرة التبعية المحتوياتية، وهي تتمثل فى ترسخ نزعة الاعتماد على الغير فى تناول معظم جوانب المحتوى العربى.

- ارتفاع نسبة الأمية فى بعض البلدان العربية وانخفاض مستوى التعليم.
- الضعف العام فى بنية البحث والتطوير فى البلدان العربية.
- ضعف الطلب على المحتوى العربى سواء داخل الوطن العربى أو خارجه.
- تواجه اللغة العربية باعتبارها أداة فى نقل المعرفة واستيعابها تحديات كثيرة.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أما عن صناعة الاتصال فهي تحظى بأهمية بالغة نظراً لدورها الكبير فى نقل المعلومات والبيانات على اختلاف أشكالها، باستخدام وسائط متعددة، وقد لعبت هذه الوسائط دوراً جوهرياً فى تطوير نقل المعلومات وانسيابها، لتصل إلى كل بقعة على وجه الأرض خلال ثوان.

كذلك فإن صناعة تكنولوجيا أو معالجة المعلومات هي أساس من أهم أسس صناعات المعلومات، وتشتمل على نظم الحاسبات بأنواعها وشبكات الحاسبات ومكوناتها وهياكلها المختلفة، سواء كانت شبكات محلية أو عالمية، وأجهزة تخزين البيانات والأجهزة المساعدة الأخرى، وتعتبر برمجيات نظم التشغيل وإدارة الشبكات ولغات البرمجة المختلفة جزءاً أساسياً من هذه التكنولوجيا.

الفصل الخامس:

يتناول المؤلف فى هذا الفصل المقومات الرئيسية لمجتمع المعلومات والتي

تحقيق الأهداف لضمان أو تأكيد أن المعلومات التي تنتمي للأفراد (أو الهيئات) يتم الحصول عليها واختزانها واستخدامها بطريقة تبين أنه لا يمكن استشارتها أو تطبيقها أو اقتباسها أو تبديلها بواسطة أشخاص غير مخول لهم بذلك.

وتتطوى الحماية على عنصرين هما:

أ- حماية الخصوصية

ب- حقوق الملكية الفكرية

وتعتبر مسألة الخصوصية هي أهم المسائل الأخلاقية بالنسبة لنظم المعلومات. وعلى الرغم من أن هذه المسألة مثارة منذ سنوات طويلة قبل دخول تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على الحاسوب في الشئون البشرية، إلا أن الحاسوب والتكنولوجيات المتعلقة به قد أوجد احتمالات تعريض الخصوصية للخطر بشكل لم يكن موجوداً من قبل.

في حين أن الملكية الفكرية هي منتجات العقل البشرى التي تعتبر كملكية شخصية، خاصة الأعمال المحمية بقانون حق النشر والاختراعات المحمية ببراءات الاختراع.

وتحمي كل دولة الملكية الفكرية بقانونها، كما تجبر الاتفاقيات الدولية الدول الموقعة عليها بتقديم الحد الأدنى من معايير الحماية، وأن تحمي كل منها حقوق الدول الأخرى.

فإذا انتقلنا إلى حق حرية الوصول للمعلومات فإنها هي الأخرى تتطوى على عنصرين هما:

أ- حرية التعبير.

تتمثل في سياسة المعلومات التي تشمل مجموعة القوانين والأنظمة والسياسات العامة التي تنظم إنشاء المعلومات واستخدامها واختزانها وتوصيلها.

ويتضمن هذا المفهوم عدة رؤوس موضوعات تشير إلى نطاقه وهي:-

- سياسة وممارسة إدارة موارد المعلومات الحكومية.

- سياسة البث أو الإذاعة والاتصالات عن بعد.

- سياسة الاتصالات الدولية.

- سرية المعلومات والخصوصية.

- تشريعات الحاسوب وجرائم الحاسوب.

وهناك خمسة مجالات فرعية لسياسة المعلومات هي:

أ - حماية المعلومات.

ب - الإذاعة والاتصالات عن بعد.

ج - أسواق المعلومات.

د - النفاذ العام للمعلومات الرسمية.

هـ - مجتمع المعلومات والبنية التحتية.

وقد توصل المؤلف إلى ثلاثة مفاهيم أساسية في عالم المعلومات تحتاج إلى مناقشة في مجتمع المعلومات هي:-

- حق حماية ما ينتج من بيانات أو معلومات.

- حق حرية التعبير.

- حق حرية الوصول للمعلومات أو النفاذ إليها.

ويقصد بحماية المعلومات خلق إطار قانوني واجتماعي وفني يمكن من خلاله

ب- حرية النفاذ إلى المعلومات.

يبين لنا المؤلف أن حرية التعبير هي حق قانوني يُسمح بمقتضاه لعامة الناس للوصول للمعلومات الرسمية، مع العلم أن هذا الحق ليس مطلقاً. بينما حرية النفاذ إلى المعلومات أساسية هي الأخرى بالنسبة لمجتمع المعلومات، فإن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمساهمة فيها مسألة أساسية.

وفي نهاية الفصل يتحدث عن الوعي المعلوماتي؛ حيث يسمح هذا المصطلح بالتبادل مع مصطلحات أخرى مثل: محو الأمية المعلوماتية، ومحو الأمية المعرفية، والتوعية المعلوماتية، والثقافة المعلوماتية، ويرى أن الوعي المعلوماتي هو التعرف على الحاجة إلى المعلومات، والقدرة على البحث عنها والوصول إليها من خلال المهارات المكتسبة والتقنية، وتقييمها واستخدامها بكفاءة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أربعة أشياء مهمة في هذا الصدد:-

- الثقافة المعلوماتية لغير المتخصصين:

يحتاج بناء هذه الثقافة إلى استخدام وسائل متعددة للوصول إلى جعل ثقافة استخدام الحاسوب جزءاً من نسيج وفكر المجتمع.

- الثقافة المعلوماتية للأطفال: يحتاج هذا المجال إلى اختراق حقيقي لبناء ثقافة

جديدة محفزة لهذا التوجه لكل أطفال المجتمع.

- تطبيقات الحاسب للمعوقين: حيث أثبتت تكنولوجيا المعلومات أهميتها الكبرى في دمج المعاقين في المجتمع.

- تدريب كبار السن على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

الفصل السادس:

يتناول هذا الفصل تقييم توجهات مجتمع المعلومات في عدد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ولأوروبا وآسيا وإفريقيا والعالم العربي وقد توصل إلى عدة اقتراحات كمايلي:

١- وضع وتنفيذ سياسة للمعلومات على المستويين الوطني والقطري:-

بعد أن زادت مفاهيم وممارسات مجتمع المعلومات المعاصر من أهمية الحاجة إلى السياسة المعلوماتية الوطنية، وأن هناك اتجاهاً قوياً الآن نحو وضع سياسة للمعلومات في دول مختلفة، وتم ذلك بالفعل في عدة دول متقدمة منها: الولايات المتحدة، واليابان، وأيضاً في التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

٢- اعتبار محل المعلومات كمنطلق لتحقيق الاندماج والتكامل العربي:-

إن التجانس العربي في مجال السياسات المعلوماتية مهم لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وما وراءها من تخطيط

معلوماتى وسياسى واقتصادى للهيمنة على
الدول النامية.

٣- الاهتمام بالتعليم باعتباره من أهم
مقومات مجتمع المعلومات:-

إن من أهم ملامح مجتمعات المعلومات
الاهتمام بالتعليم، وأن يجمع الإنسان بين
محو الأمية الكتابية ومحو الأمية الإلكترونية
بمختلف أشكالها فى الوقت نفسه.

٤- الاهتمام بصياغة المحتوى:-

إذا كان المحتوى Content، وخاصة
المحتوى الرقمى E.Content هو التحدى
الحقيقى القادم على المستوى العالمى، فلا
سبيل أمامنا إلا الاعتناء بصناعة المحتوى:
إنتاجاً ونشراً وبتاً، مع الاستناد إلى: قوى
بشرية مؤهلة ومدربة، ومنظومة بحث
علمى قادر على التطور والابتكار، مع
الاهتمام باللغة العربية باعتبارها ركيزة
صناعة المحتوى العربى.

وفى نهاية الفصل يتحدث المؤلف عن
القمة العالمية لمجتمع المعلومات والبنود
الأساسية فى إعلان مبادئ بناء مجتمع
المعلومات وتحد عالمى فى الألفية الجديدة
ومن بين هذه البتود:

١- دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة
فى النهوض بتكنولوجيا المعلومات
والاتصالات من أجل التنمية.

٢- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات
أساس ضرورى لبناء مجتمع
معلومات حجامع.

٣- النفاذ إلى المعلومات والمعرفة.

٤- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات.

٥- الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.
وقد تم إعلان هذه البنود فى القمة
العالمية لمجتمع المعلومات فى دورتها
الثانية عام ٢٠٠٥ فى تونس.

الفصل السابع:-

يتناول هذا الفصل "مجتمع المعلومات
فى مصر" ويحدثنا المؤلف عن خطوات
مصر فى العشر سنوات الأخيرة من أجل
التحول إلى مجتمع المعلومات؛ حيث يعتبر
أهم حدث فى بداية الثمانينيات من القرن
العشرين هو القرار الجمهورى رقم ٦٢٧
لسنة ١٩٨١، بشأن إنشاء مراكز للمعلومات
والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة
والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها،
مشيراً إلى أن هدف مركز المعلومات
والتوثيق هو تجميع البيانات والمعلومات
التي تخدم أهداف الجهة المنشأ بها،
وتسجيل، وتحليل، وتنظيم، وفهرسة هذه
المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولاً
بأول ليتمكن المعاونة من اتخاذ القرارات
الرشيده فى الوقت المناسب.

ويستعرض الفترة التاريخية لمجتمع
المعلومات فى مصر ابتداء من
عام ١٩٨٧ عندما قامت اليونسكو ببناء على
طلب من الحكومة المصرية بدور كبير
بشأن مساعدتها فى إعداد وتنفيذ مخطط
حول وضع سياسة وطنية للمعلومات

وتجدر الإشارة إلى أن التاهيل والبحث العلمى والنتاج الفكرى فى مجال تكنولوجيا المعلومات يحظى باهتمام بالغ فى مصر .

ثم ينتقل فى الحديث عن صناعة البرمجيات فى مصر حيث تعتبر صناعة حديثة نسبياً، وقد اهتمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدعم صناعة البرمجيات، وقامت بإنشاء مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات، وقامت بإنشاء مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات فى عام ٢٠٠١ وذلك لتشجيع ودعم تطوير البرمجيات.

ومن الإسهامات المصرية المهمة فى هذا المجال مشروع القرية الذكية التى افتتحت فى عام ٢٠٠٣ بغية تحقيق هدف تصديرى لصناعات التكنولوجيا والمعلومات، كما تهدف إلى توظيف التكنولوجيا الدقيقة لتعزيز الطاقة الإنتاجية لمكونات الصناعة الإلكترونية بمشاركة الشركات التكنولوجية.

وفى نهاية الفصل يتحدث عن رؤية مستقبلية لمجتمع المعلومات من خلال عدة عناصر :-

١- التحديث والتطوير المستمر لمبادرة

مجتمع المعلومات المصرى مع الأخذ فى الاعتبار عدة نواحي:

- أن تشارك كل الفئات المعنية بشئون مجتمع المعلومات فى تطوير هذه الخطة.
- أن تستند هذه الخطة إلى كيان مادى قائم على شكل مكتب يتبع رئيس الوزراء.
- أن تكون هذه الخطة جزءاً من خطة عربية لمجتمع المعلومات.

واستراتيجية تنفيذ هذه السياسة حتى عام ١٩٩٩ عندما قدمت وزارة الاتصالات والمعلومات الخطة القومية للاتصالات والمعلومات والتى تهدف إلى تحقيق مايلى:

أ - تشجيع وتنمية صناعة الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدمة.

ب- بناء مجتمع المعلومات الذى يستطيع ملاحقة التدفق الهائل من المعلومات والاستفادة منه.

ج- توفير وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات لخدمة القضايا القومية.

د - توفير الكوادر اللازمة لقطاعات الاتصالات والمعلومات.

وبعد مرور نحو أربع سنوات على تنفيذ الخطة كانت الأوضاع قد تغيرت داخل وخارج مصر بدرجة جعلت من الضرورى إعادة النظر فى مجال التحول نحو مجتمع المعلومات، ومع بدء أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات فى عام ٢٠٠٣ كانت مصر جاهزة بوثيقة جديدة بعنوان "مبادرة مجتمع المعلومات المصرى" وتتكون من سبعة محاور رئيسية هى:-

١. الاستعداد الإلكتروني أو الرقعى.
٢. التعليم الإلكتروني.
٣. الحكومة الإلكترونية.
٤. الأعمال الإلكترونية.
٥. الصحة الإلكترونية.
٦. الثقافة الإلكترونية.
٧. تصدير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

دون الحاجة إلى الذهاب إلى المكتبة في المستقبل.

٣. من أهم أدوار اختصاصيي المكتبات والمعلومات في الوقت الحاضر يتعلق بأخلاقيات التعامل مع المعلومات.

٤. لا بد من المشاركة الإيجابية والفعالة من جانب اختصاصيي المكتبات والمعلومات مع الفئات الأخرى في بناء وتصميم النظم الآلية للمكتبات.

٥. التزام اختصاصي المكتبات والمعلومات بعمل واضح ومحدد ضمن منظومة مجتمع المعلومات.

٦. أن ينشغل علماء المعلومات بالمساهمة في بناء الإطار الفكري لمجتمع المعلومات.

ويأمل المؤلف أن يلتزم اختصاصيو المعلومات بعدة مبادئ أخلاقية للسلوك المهني للفرد، ومن ذلك:

- قيمة الصدق.
- دقة المعلومات.
- قيمة التسامح.
- قيمة الحرية الفردية.
- قيمة العدل.
- قيمة الجمال.

ثم تأتي بعد ذلك أهمية دور المكتبات في مجتمع المعلومات، وقد أكد على ذلك إعلان المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في دورته الأولى عندما أشار إلى أنه ينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل

٢- تقوية دعائم البنية الأساسية.

٣- تعتبر الموارد البشرية هي أساس مجتمع المعلومات الحديثة.

الفصل الثامن:-

يتحدث المؤلف في هذا الفصل عن المكتبات ومجتمع المعلومات من خلال الإجابة على عدة تساؤلات: هل للمكتبات ومرافق المعلومات دور في بناء مجتمع المعلومات؟ وهل لاختصاصي المعلومات دور في هذا المجتمع؟ وهل يتطلب الإسهام في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مهنين مؤهلين تأهيلاً عالياً.

ويبدأ في الحديث عن تأثيرات التحولات في أشكال المكتبات ومراكز المعلومات، فالمكتبات قديماً كانت تقتصر على المخطوطات، ثم المطبوعات، ثم السماعات، والبصريات، ثم الممغنطات والليزرات. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل من المتوقع أن تتحول المكتبات الحالية إلى مكتبات رقمية، هذا بالإضافة إلى الإنترنت الذي أصبح مستودعاً هائلاً للمعرفة ووسيلة للاتصال عن بعد.

ويمكن أن نتصور دور اختصاصي المكتبات والمعلومات على مايلي:

١. أن تكون هناك مشاركة من اختصاصي المكتبات والمعلومات في بناء صناعة المحتوى.
٢. إن المستفيدين من المعلومات سوف يحصلون بأنفسهم على المعلومات

المكتبات، ودور المحفوظات، والمتاحف، ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية لتمكنا من الحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

وفى نهاية الفصل تناول دور كل من المكتبات العامة والمكتبات الوطنية، باعتبار أنهما من أهم أنواع المكتبات فى مجتمع المعلومات.

وتوصل إلى أن المكتبات العامة يمكن أن تقوم بدور حيوى ومهم فى بناء مجتمع المعلومات؛ فهى تعمل على وصول كل المواطنين لجميع أنواع المعلومات، وتقوم بدور مهم فى حماية الملكية الفكرية وأمن المعلومات وحرية تداول المعلومات وفقاً للقواعد والأعراف المرعية، وهى بالإضافة إلى ذلك تعمل على المساعدة فى فهم وإدراك الثقافات والمعتقدات المختلفة.

بالإضافة إلى دور المكتبات الوطنية فى مواجهة تحديات مجتمع المعلومات باعتبار أنها رأس نظام المكتبات والمعلومات بالدولة ومن أهم

المهام التى تقوم بها المكتبة الوطنية هى:

- أن تكون مركزاً لجمع واقتناء الإنتاج الفكرى للدولة فى جميع أشكاله وصوره.

- أن تكون مركزاً ببليوجرافيا وطنياً مهمته التوثيق والإعلام عن الإنتاج الفكرى الوطنى والاهتمام بالفهرس الموحد.

- أن تكون مركزاً للنظام المكتبى والمعلوماتى بالدولة.

وفى نهاية هذا العرض نجد أن الكتاب قد استفاد كثيراً من خلفيات مؤلفه الموضوعية وما له من إسهامات فى المجال، كما أود فى نهاية عرضى لهذا الكتاب أن أشيد بالأسلوب الأدبى الذى اتبعه المؤلف فى كتابة هذا الكتاب؛ حيث لم يكن الكتاب مقسم بالفصول بل كان على طريقة مزج الأفكار، وهو أسلوب مميز يجعل الكتاب أكثر ترابطاً من حيث الأسلوب وترابط المعلومات الموجودة فيه.

